هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY
الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مايو - ٢٠١٠م / جمادى الأولى-١٤٣١هـ
العدد الرابع

الهيئة تحتفل بمرور 10 سنوات على التأسيس

المحتويات

الإمارات تطرح مبادرة عملية لتكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.....ص٢

مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع يقر معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة....ص٣

الشركات المساهمة والوسطاء يبدون رضاهم عن خدمات الهيئة ص٤

خلال اجتماع اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات أسواق المال بالرياض

الإمارات تطرح مبادرة عملية لتكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي

طرحت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة عملية تهدف إلى تكامل الأسواق المالية، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية في دول مجلس التعاون. وتم طرح المبادرة خلال اجتماع اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الأول الذي عقد في الرياض، بدعوة من معالي عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون.

وخلال كلمته، طالب معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، رؤساء مجالس إدارات هيئات أسواق المال في دول المجلس، بالمزيد من التنسيق وتوحيد الجهود وإطلاق المبادرات الإبداعية، لمواجهة التحديات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية التي كان لها انعكاساتها في دول المجلس على عدد من القطاعات.. ومن بينها أسواق المال، منوهاً إلى أن العديد من الشركات والمؤسسات في دول العالم تسارع إلى إقامة تحالفات وتكتلات بل واندماجات فيما بينها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها. وتنصب المبادرة، التي تضمنتها كلمة معالي سلطان المنصوري، على طرح استراتيجية متكاملة يتم تنفيذها على مراحل وفق برنامج زمني، وتقوم على أساس تشكيل لجنة دائمة من الرؤساء التنفيذيين لهيئات أسواق المال ومن في حكمهم، تجتمع ثلاث مرات في العام على الأقل، وتحال إليها الموضوعات والمقترحات المقدمة من الدول أعضاء المجلس. وتقوم اللجنة بوضع مشاريع القوانين والسياسات والأنظمة الاسترشادية للهيئات والأسواق المالية الخليجية، والنظر في المقترحات الفنية التي من شأنها تطوير أسواق المال في المنطقة، على أن يتم اختيار الموضوعات التي تقوم بدراستها وفقاً لأولوياتها، ومدى ملائمة تطبيقها لأسواق المنطقة. وتقوم هذه اللجنة برفع توصياتها للجنة الوزارية الدائمة المشكلة من رؤساء مجالس إدارات هيئات الأسواق المالية بدول المجلس. وقد وافقت الدول الأعضاء على رفع توصية للمجلس الوزاري لتشكيل اللجنة الفنية المقترحة. وقال سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، الذي ألقى كلمة دولة الإمارات في الاجتماع، نيابة عن معالي سلطان المنصوري، إن الاستراتيجية التي طرحها وفد الإمارات تعد بمثابة مقترحات سوف يتم عرضها لاحقاً على اللجنة الوزارية لمجلس التعاون (المشكلة من وزراء خارجية دول المجلس) للنظر في شأنها، ونوه إلى إشادة كل من الأمانة العامة، والدول أعضاء اللجنة، بمبادرة هيئة الأوراق المالية والسلع، التي اعتبروها بمثابة خطة عمل، وخارطة طريق للفترة المقبلة نحو تحقيق تكامل الأسواق المالية في دول المجلس.

وتتضمن الاستراتيجية شقين: الأول: للموضوعات ذات الطابع الآني، والثاني للمسائل التي يمكن معالجتها في المراحل التالية. وقد تضمنت الموضوعات ذات الطابع الآني إمكانية الترخيص والاكتتاب والإدراج الموحد للشركات المساهمة العامة الخليجية، أو ما يسمى « ترخيص خليجي موحد»، بحيث يتم تأسيس الشركات المساهمة العامة بترخيص خليجي موحد، يأخذ في الاعتبار الشروط المطلوبة في جميع دول مجلس التعاون، ووضع أنظمة للإصدارات الأولية، والإجراءات الفنية للاكتتابات IPOs، والتنسيق حول توقيت الطرح الأولى، وإجراءاته في دول المجلس.

٩٩٪ نسبة الإفصاح للشركات المساهمة العامة المحلية

أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع أن نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية السنوية عن العام المالي المنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ بلغت ٩٩,١٪.

وأضافت الهيئة أن إجمالي عدد الشركات المحلية التي أعلنت عن بياناتها المالية السنوية للعام المالي المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١، بلغ ١٠٦ شركات من أصل ١٠٧ شركات مساهمة عامة محلية مدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة، مطالبة بتقديم بياناتها المالية السنوية.

وأشادت الهيئة بالشركات التي بادرت بإعلان إفصاحاتها خلال المدة القانونية المحددة، مشيرة إلى الأهمية البالغة للإفصاح في تعزيز الثقة في أسواق الأوراق المالية في الدولة، وفي توضيح البيانات والمعلومات للمستثمرين.

وبلغ عدد الشركات المدرجة التي زودت الهيئة بالبيانات المذكورة خلال المهلة المحددة قانونياً، ١٢١ شركة من أصل ١٣٣ شركة، مدرجة في الأسواق ومقيدة لدى الهيئة، وبذلك تكون نسبة الإفصاح الإجمالية لكافة الشركات المدرجة المحلية والأجنبية ٩١٪.

كما أشارت الهيئة إلى أن عدد الشركات التي لم تفصح عن بياناتها المالية السنوية عن العام المالي، المنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١، خلال المدة القانونية المحددة، قد بلغ ١٢ شركة، منها شركة واحدة محلية، والباقي شركات أجنبية.

الهيئة أول مؤسسة اتحادية تتبنى «ويندوز 7»

تبنت هيئة الأوراق المالية والسلع نظام ويندوز 7 (WINDOWS 7) في جميع معاملاتها الحاسوبية، لتكون بذلك أول مؤسسة اتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة تتبنى هذا النظام.

وقالت شركة مايكروسوفت إن تبني هذا النظام أدى إلى خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة الأداء بشكل ملحوظ، ومكّن من امتلاك منصة ومحطة انطلاق تقنية مهمة يمكن الاعتماد عليها، ورفع مستوى كفاءة تشغيل البرامج، وسهولة استخدامها. وقال سعادة محمد خليفة الحضري، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة: «تسعى الهيئة إلى استخدام أحدث التقنيات والبرامج المتطورة في معالجة البيانات والمعلومات مع التأكد من أن تلك البرامج ذات مواصفات أمنية عالية".

صورة أرشيفية لاجتماع لمجلس إدارة الهيئة

يراعي معياري السيولة والمخاطر كأساس لاحتساب الملاءة

إقرار معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة في الأوراق المالية وعقود السلع

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة في الأوراق المالية وعقود السلع.

وحضر الاجتماع الخامس عشر من الدورة الثالثة للمجلس، الذي عقد في دبي، كل من: معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ المصرف المركزي، وسعادة عبد الله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة سامي ظاعن القمزي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، وسعادة محمود إبراهيم محمود. ويؤكد القرار على التزام شركة الوساطة، وبصورة مستمرة، بالتقيد بمعايير الملاءة المالية الواردة في هذا القرار، وفقاً لأسس وطرق الاحتساب المبينة في الدليل الاسترشادي، ونموذج الملاءة المالية الملحقين بهذا القرار.

فمن حيث كفاية رأس المال، يتعين على شركة الوساطة تخصيص رأس مال لمواجهة كل ما يعرضها لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو مخاطر التشغيل، سواء وردت كبند في الميزانية أم لا، وذلك وفق النسب المحددة التي وردت في هذا القرار. كما يحدد القرار المقصود برأس المال لغايات احتساب الملاءة المالية لشركة الوساطة وفقاً لأحكام هذا القرار، والدليل الاسترشادي الملحق به، وذلك وفق ثلاث فئات كالتالي:

الفئة الأولى: رأس المال الأساسي، وتشمل حقوق الملكية وإضافات المساهمين واحتياطي إعادة التقييم، بعد خصم خسائر خلال السنة المالية الحالية، والأصول غير الملموسة.

الفئة الثانية: رأس المال الإضافي، وتشمل صكوك الديون الثانوية التي لا يقل تاريخ استحقاقها عن خمس سنوات.

الفئة الثالثة: رأس المال المتوسع، وتشمل أرباح محفظة التداول الخاصة بشركة الوساطة، وصكوك الديون الثانوية التي لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين، وذلك بعد خصم الأصول غير السائلة. ويتم تقييم محفظة الأوراق المالية المملوكة لشركة الوساطة لأغراض احتساب الملاءة المالية لها وفقاً للأسس الواردة في الدليل الاسترشادي الملحق بالقرار، وفضلاً عن ذلك، يتعين ألا تقل الفئة الأولى من رأس المال عن الفئة الثانية.

وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان، أوضح القرار أنه ينبغي ألا يقل رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر الائتمان عن ١٤٪ من المبالغ المحسوبة، وفقا لأوزان المخاطر التي يتم احتسابها وفقاً للطريقة المعيارية لقياس المخاطر، والنسب الواردة في الدليل الاسترشادي الملحق بالقرار. ويجوز لشركة الوساطة عند احتساب أوزان المخاطر لمراكز مضمونة برَهْن أو غيره، أن تأخذ في الاعتبار هذا الضمان لتقليلَ مخَاطر الإئتمان. كما يمكن كذلك تقسيم مخاطر الإئتمان إلى عدة فئات فرعية، وتحديد أوزان المخاطر الخاصة بها بناء على تصنيف مؤسسات التصنيف الائتماني.

> **« يتعين على شركة الوساطة تخصيص رأس مال لمواجهة كل ما يعرضها لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو مخاطر التشغيل»**

أما فيما يخص مخاطر السوق، فقد أوضح القرار أنها تشمل مخاطر الطرف المقابل في أية عملية تجريها شركة الوساطة تتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية أو عقود السلع، ومخاطر التسوية في العمليات الخاصة بمحفظة الأوراق المالية لشركة الوساطة، وكذلك مخاطر المراكز المالية في عمليات محفظة التداول لشركة الوساطة، بالإضافة إلى مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية، وعقود السلع. ويتم احتساب كفاية رأس المال لتغطية مخاطر السوق وفقا للدليل الاسترشادي، ونموذج الملاءة المالية الملحقين بالقرار.

وأجاز القرار لشركة الوساطة استخدام الطريقة المعيارية الواردة في المادة (٣) منه لقياس مخاطر السوق، بحيث لا تقل عن نسبة (١٤٪) من قيمة المراكز المرجحة بأوزان مخاطرها، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر الطرف المقابل، ومراعاة ألاّ يتجاوز مجموع القيمة السوقية الإجمالية لمحفظة التداول، والذمم المدينة عن نسبة (٥٪) من مجموع الأصول في الميزانية العمومية لشركة الوساطة، وإجمالي التزاماتها خارج الميزانية العمومية، أو أن لا يتجاوز مجموع القيمة السوقية الإجمالية لمحفظة التداول والذمم المدينة مبلغاً يعادل ٧٥ مليون درهما، أو أن لا يتجاوز مجموع القيمة السوقية الإجمالية لمحفظة التداول والذمم المدينة بأي حال من الأحوال ما نسبته (٦٪) من مجموع الأصول في الميزانية العمومية لشركة الوساطة، وإجمالي التزاماتها خارج الميزانية العمومية، أو مبلغا يعادل ١٠٠ مليون درهماً.

وبالنسبة لمخاطر التشغيل فإنها تشمل مخاطر التشغيل الناجمة عن عدم كفاية، أو خلل في التنظيم الداخلي للشركة، أو أخطاء الموظفين، أو المخاطر الناجمة عن أحداث خارجية، بما في ذلك المخاطر القانونية.

في استطلاع أجرته شركة أبحاث عالمية مستقلة

الشركات المساهمة ووسطاء الأسهم والسلع يبدون رضاهم عن خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع

أبدت الشركات المساهمة العامة، وشركات الوساطة في الأوراق المالية والسلع رضاها عن مستوى الخدمات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع.

وعبرت ٨٧ بالمئة من الشركات المساهمة العامة في الامارات عن رضاها التام بمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة في مجال الترخيص، والتواصل والاشراف، والرقابة، فيما أعرب ٨٢ بالمئة من وسطاء الأوراق المالية والسلع في الدولة، عن رضاهم بمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة. ونظمت هيئة الاوراق المالية والسلع هذا الاستطلاع، وذلك بمناسبة مرور ١٠ سنوات على تأسيسها، ولضمان تطوير الأسواق وخدماتها المقدمة لجميع الأطراف في الأسواق.

وتأسست هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب قانون اتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠، ومنحها قانون الشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي، والاداري، والصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة عملها. وابدى ٩٤٪ من المستطلعين في شركات المساهمة العامة رضاهم عن خدمات الترخيص التي تقدمها الهيئة، فيما أعرب ٩٣٪ رضاهم عن الوقت اللازم لتنفيذ عملية الترخيص. وأكدوا في استطلاع للرأي أجرته شركة نلسن العالمية، أن عملية التواصل ما بين الهيئة وشركات المساهمة وشركات الوساطة جيدة، بيد أنهم دعوا الى مزيد من التواصل.

وأجري الاستطلاع لمعرفة درجة رضى الشركات المساهمة العامة، وشركات الوساطة تجاه الخدمات التي تقدمها الهيئة، وكذلك استكشاف مناطق التطوير من أجل زيادة رضا العملاء. وشمل الاستطلاع ٣٣ شركة وساطة في الأوراق المالية منها: ١٤ شركة في أبوظبي، ١٤ شركة في دبي و ٥ شركات في الشارقة. كما شمل أيضا ٥٥ شركة مساهمة عامة، منها ٣٠ شركة في أبوظبي و ١٧ شركة في دبي، و ٨ شركات في الشارقة، بينما بلغ عدد شركات الوساطة في السلع ٢٠ شركة منها: ١٥ شركة في أبوظبي، و ٥ شركات في دبي. وبحسب نتائج الاستطلاع، أبدى ٣٤٪ من المستطلعين رضاهم بشكل ممتاز عن خطوات ترخيص شركات المساهمة العامة، في حين أعرب ٦٠٪ عن رضاهم بشكل جيد، فيما قال ٦٪ إنه لا بأس بها.

وحول دور موظفي الهيئة في عملية التسجيل، أعرب ٤٣٪ من المستطلعين عن رضاهم بشكل ممتاز عن أداء الموظفين، بينما عبر ٥٦٪ عن رضاهم بشكل جيد، وقال ٢٪ انه لا بأس بها. وقال المستطلعون إن جميع خطوات الترخيص سهلة وسريعة، مشيرين إلى أن الخدمات جيدة وأن موظفي الهيئة مستعدون للمساعدة دائما، بيد أن ٦٪ من المستطلعين أشاروا إلى أنه يجب أن تكون خطوات الترخيص أسهل، مشيرين في الوقت ذاته إلى ضرورة تحسين خدمات الإنترنت.

وحول الوقت اللازم للهيئة لتنفيذ عملية الترخيص، أعرب ٣٦٪ من المبحوثين أن الوقت المستغرق ممتاز، بينما أعرب ٥٦٪ أنه جيد، فيما رأى ٥٪ أنه لا بأس به، وقال ٢٪ منهم إنه رديء جداً. وقال ٢٧٪ من المستطلعين إن إجراءات هيئة الأوراق المالية والسلع حول عملية الإلغاء والشطب ممتازة، فيما قال ٦٧٪ منهم إنها جيدة، وقال ٦٪ إنه لا باس بها. ودعا المستطلعون الهيئة إلى التنسيق والمتابعة أكثر مع العملاء، وتوحيد الإجراءات للعمل بشكل أسرع. وجاءت نتائج المستطلعين من شركات الوساطة مقاربة لنتائج الشركات المساهمة العامة، حيث أعرب ٨٧٪ من المبحوثين في شركات الوساطة عن رضاهم عن هذه الخدمات، فيما رأى ١٣٪ أنه لا بأس بها، بينما قال ٦٪ إنها رديئة.

وحول شروط اعتماد الموظفين في شركات الوساطة، قال ٢٤٪ إنها ممتازة، بينما قال ٥٥٪ إنها جيدة، وقال ٩٪ إنها لا بأس بها، بينما قال ٩٪ انها رديئة نوعاً ما. اما حول عملية الاعتماد ذاتها، فرأى ٣٠٪ منهم أنها ممتازة، و ٤٨٪ أنها جيدة، فيما قال ١٨٪ إنه لا بأس بها، و ٣٪ فقط قالوا إنها رديئة نوعاً ما. وشدد الوسطاء على ضرورة أن تتم عمليات التسجيل من خلال نافذة واحدة، وهي هيئة الأوراق المالية والسلع. وحول الوقت اللازم لعمليات تجديد الترخيص، قال ٣٦٪ من المستطلعين في شركات الوساطة العاملة في الأوراق المالية إنها ممتازة، وقال ٥٢٪ إنها جيدة، بينما رأى ٩٪ أنه لا بأس بها، و ٣٪ أنها رديئة نوعا ما. وقال ٣١٪ من المستطلعين إن الوقت اللازم للترخيص ممتاز، بينما قال ٥٣٪ عنه جيد، و١٣٪ لا بأس به.

من جهة أخرى، أشار ٣٣٪ من شركات وسطاء السلع إلى أن خدمة ترخيص الوسطاء ممتازة، بينما قال ٥٨٪ منهم إنها جيدة، وقال ٨٪ إنه لا بأس بها. أما من حيث التجديد، فقد قال ١٣٪ إنها ممتازة، وقال ٤٤٪ إنها جيدة، بينما قال ٤٠٪ إنه لا بأس بها. وحول كفاءة موظفي هيئة الأوراق المالية والسلع، قال ١٣٪ إنها ممتازة، بينما قال ٣٨٪ إنها جيدة، وقال ٥٠٪ إنه لا بأس بها. وقال ٤٠٪ من المبحوثين إن شفافية الهيئة ممتازة، و ٣٥٪ منهم قالوا إنها جيدة، بينما قال ٢٠٪ إنه لا بأس بها، وقال ٥٪ إنها رديئة نوعا ما، أما من حيث النزاهة فقد قال ٣٥٪ منهم إنها ممتازة، وقال ٤٠٪ إنها جيدة بينما قال ٢٠٪ إنه لا بأس بها.

إلى ذلك، أكد ٩١٪ من المستطلعين أنهم قاموا بزيارة موقع هيئة الأوراق المالية والسلع على الإنترنت، في حين أعرب ٤٦٪ منهم إنهم يزورون الموقع عند الحاجة إليه، فيما قال ١٤٪ إنهم يزورونه يومياً. وقال ٤٣٪ منهم إن الأخبار هي أكثر ما يطلعون عليه في الموقع، فيما قال ٣٨٪ إنهم راضون بشكل ممتاز عن النشرات التي تقدمها الهيئة.

النتائج الإجمالية حول رضى عملاء هيئة الأوراق المالية والسلع عن أداء الهيئة

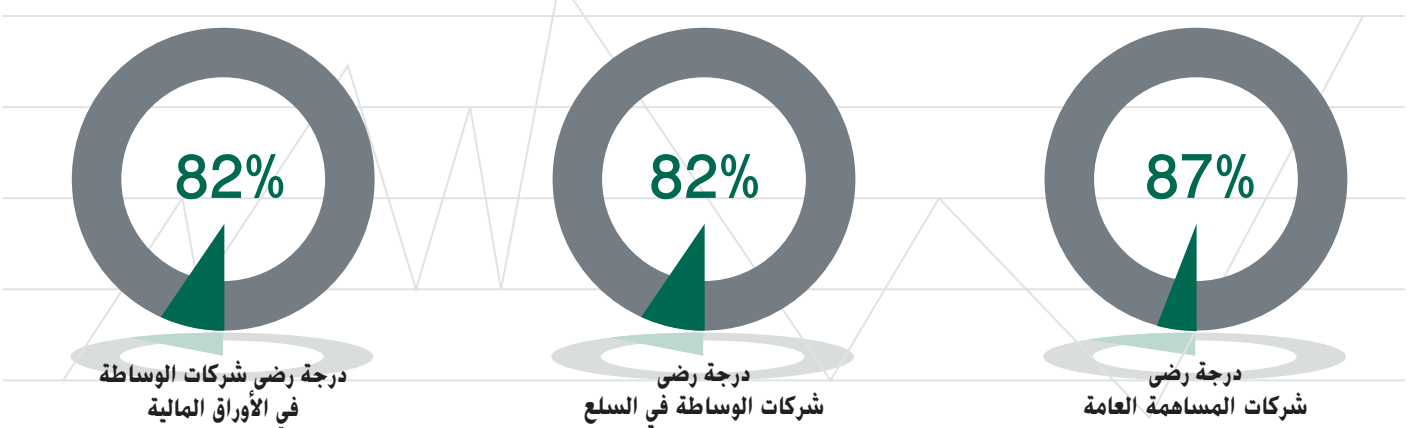

هيئة الأوراق المالية تابعت القضية منذ بدايتها

حكم قضائي ينهي النزاع على قضية جولدن جيت سيكيوريتيز

أصدرت اللجنة القضائية المشكلة من قبل ديوان حاكم دبي حكماً قضائياً، بأن توزع أموال الشركة على الدائنين الذين تحققت ديونهم، وتقسم قسمة غرماء بحيث يختص كل منهم بمبلغ يتناسب مع دينه، وأن يتم هذا الإجراء بمعرفة المصفي القضائي وتحت إشراف الهيئة. كما قضى الحكم بإلزام الشركاء المتضامنين بأن يدفعوا المبلغ المالي المتمم لإجمالي مستحقات العملاء، كما أكد الحكم على القرار السابق بمنع الشريك غير المواطن من السفر إلى حين سداد كامل المبلغ المستحق للعملاء.

وقد توجه معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، بالشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي–رعاه الله–على متابعته الكريمة للتطورات المتصلة بقضية «جولدن جيت سيكيوريتيز» ومبادرته بتشكيل لجنة قضائية متخصصة لمتابعة القضية، واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بضمان حقوق المستثمرين.

ونوه معاليه إلى أن الهيئة تابعت القضية منذ بدايتها، واكتشفت المخالفات في حينه، واتخذت عدداً من المبادرات من أجل تسوية القضية بأسرع وقت ممكن، ولكن عدم تجاوب إدارة الشركة هو الذي حدا بالهيئة إلى إحالة النزاع إلى الجهات القضائية للفصل فيه. ولفت إلى أن الهيئة بالتعاون مع الأسواق المالية بالدولة قد قامت بالتنسيق مع الجهات الرسمية في إمارة دبي لإيجاد أفضل الآليات لتسوية أوضاع المستثمرين من عملاء الشركة والحفاظ على حقوقهم.

من جانبه، أكد سعادة عبدالله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، أن الهيئة سعت في إطار الدور المنوط بها لحماية المستثمرين في الأسواق المالية، والحفاظ على حقوق كافة المتعاملين بانتهاج كافة السبل لاتخاذ الإجراءات والتدابير الإدارية الملائمة، والتي كان آخرها إلغاء الترخيص الممنوح للشركة لمزاولة نشاط الوساطة في الأوراق المالية، والتحفظ على الكفالة المصرفية المقدمة من الشركة لدى كل من سوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك التحفظ على الأسهم المملوكة للشركة، إذا تبين وجود مديونيات مستحقة عليها للعديد من العملاء.

وأكد الطريفي على أن الهيئة قامت – بالتنسيق مع الأسواق المالية – بأخذ عدد من المبادرات، وطرح الحلول التي استهدفت إيجاد صيغة ملائمة لتسوية أوضاع المستثمرين من عملاء شركة «جولدن جيت سيكيوريتيز»، والحفاظ على حقوقهم، بعد ثبوت ارتكاب الشركة لعدة مخالفات. وأشار إلى أن اللجنة القضائية الخاصة المشكلة من قبل الجهات الرسمية في دبي، كانت قد أصدرت قراراً في وقت سابق من العام الماضي بحل وتصفية شركة «جولدن جيت» للوساطة وتعيين السادة/ غسان الصاحب «محاسبون قانونيون» للقيام بأعمال تصفية الشركة تحت إشراف هيئة الأوراق المالية والسلع. وبين أن الهيئة كانت قد دعت كافة عملاء الشركة الدائنين للتقدم بمطالباتهم إلى المصفي القانوني المعين لهذا الغرض. وكشف الطريفي أن النسبة المتوقع توزيعها من مستحقات العملاء سوف تزيد عن ٦٥٪ في المرحلة الأولى. وبعد استيفاء كامل المبلغ المحكوم به على الشركاء، سوف يتم استكمال النسبة المتبقية من مستحقات العملاء. وأوضح أن الهيئة ستقوم بمتابعة المصفي فيما يتعلق بإصدار وتسليم الشيكات لمستحقيها.

يشار إلى أن الهيئة قد قامت بوقف الشركة في حينه عن التداول لعدم التزامها بأحكام قانون الهيئة، والأنظمة والقرارات الصادرة بموجبه، وذلك بهدف تأمين أقصى درجة ممكنة من الحماية للمستثمرين حفاظاً على حقوقهم.

الهيئة و«غرفة أبوظبي» تبحثان تعزيز التعاون

عقد في أبو ظبي اجتماع بين هيئة الأوراق المالية والسلع، ووفد من غرفة التجارة والصناعة في أبوظبي. ترأس الاجتماع من جانب الهيئة سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، ومن جانب غرفة التجارة والصناعة، سعادة محمد راشد الهاملي، المدير العام للغرفة. وقد ضم وفد الغرفة ممثلين عن اللجنة التمثيلية لمجموعة عمل شركات الوساطة المالية المنبثقة عن الغرفة.

وتم خلال الاجتماع بحث سبل التعاون بين الهيئة، ووفد الغرفة ،واللجنة التمثيلية، التي تمثل مجموعة شركات الوساطة بالإمارة، وكذلك الآلية المناسبة لتعزيز التواصل والتشاور بين الطرفين خصوصاً فيما يتعلق بعملية اقتراح ووضع اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل شركات الوساطة بالأسواق المالية. كما تم التطرق إلى الموضوعات الأخرى التي من شأنها الارتقاء بأداء الأسواق المالية وفق أفضل المعايير العالمية، وكيفية تعظيم الاستفادة من نظام التأهيل الجديد للوسطاء، والاختبارات التي تعقدها الهيئة للوسطاء الراغبين في العمل بالأسواق المالية.

الهيئة تنظم عدداً من الندوات والمحاضرات التوعوية

في إطار جهودها المتواصلة للتوعية، نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع عددا من المحاضرات والندوات التوعوية للمستثمرين والوسطاء والمحللين في أسواق رأس المال بالدولة، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ وحتى ١٥ إبريل ٢٠١٠.

ونظمت الهيئة محاضرة تثقيفية عامة بعنوان «أسواق المال الإسلامية» ألقاها سعادة الدكتور عبيد الزعابي، مستشار البحوث، مدير إدارة البحوث والتطوير بالهيئة.

ونظمت الهيئة أيضاً، محاضرة توعية موجهة للوسطاء والمحللين الماليين العاملين بشركات الوساطة في الدولة بعنوان «إدارة المحافظ الاستثمارية» في كل من مدينتي أبوظبي ودبي.

وألقى المحاضرة الدكتور منذر بركات، المستشار الرئيسي للدراسات والبحوث بالهيئة. وبين المحاضر أهمية إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية في توفير بيئة قانونية لآليات الاستثمار المؤسسي، وتجميع الأموال في محافظ عالية التنويع، وتخفيض تكاليف الاستثمار من عمولات ورسوم إدارة، وتمكين صغار المستثمرين من التنويع بمدخرات صغيرة، وكذلك أهمية المحافظ في إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات مدراء مرخصين ومعتمدين بتكلفة منخفضة وبمخاطر أقل، وتشجيع الاستثمار طويل الأمد وعدم الاعتماد المطلق على المضاربات.

وعلى الصعيد ذاته، نظمت الهيئة محاضرة توعية للوسطاء والمحللين الماليين العاملين بشركات الوساطة بالدولة بعنوان (قراءة وتحليل القوائم المالية) في كل من مدينتي أبوظبي ودبي.

وقدمت المحاضرة الأستاذة وفاء شريف علي، محلل مالي بإدارة البحوث والتطوير بالهيئة. واستعرضت المحاضرة، العديد من النقاط المرتبطة بقراءة وتفسير القوائم المالية، وأدوات التحليل المالي، وتقييم السعر النظري للأسهم الأكثر شيوعاً واستخداماً.

كما نظمت الهيئة أيضاً ندوة عامة في كل من أبوظبي ودبي بعنوان «اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة: حقوق وواجبات». وخلال المحاضرة، استعرض كل من المستشار قانوني بالهيئة أيمن هيكل والدكتور أشرف عبد المنعم (إدارة الشؤون القانونية بالهيئة) أهم الجوانب القانونية الواجب مراعاتها عند حضور تلك الاجتماعات، وخاصة فيما يتعلق بتوعية المساهمين بحقوقهم.

ونظمت الهيئة أيضاً، ندوة بعنوان «الدور الرقابي لهيئة الأوراق المالية والسلع»، وذلك في قاعة سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

كما عقدت الهيئة ورشة عمل لشركات قطاعي البنوك التأمين في أبو ظبي، وذلك بهدف التعريف بهذه الضوابط، ومتطلبات تطبيقها، وأهم التعديلات التي طرأت عليها.

وقام فريق التوعية القانونية بالهيئة بتنظيم ندوة بعنوان «دور الهيئة في حماية المستثمر» بفندق دوست بدبي.

وقعت ٤٠ مذكرة تفاهم منذ تأسيسها

هيئة الأوراق المالية والسلع توقع ٥ مذكرات تفـ

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ نهاية العام ٢٠٠٩ وحتى إبريل الماضي ٥ مذكرات تفاهم مع جهات محلية وعربية، وذلك بغية تعزيز التعاون ونشر الوعي.

ووقعت الهيئة اتفاقية تعاون مع دائرة التنمية الإقتصادية في أبوظبي، ومذكرة تفاهم مع مركز أبوظبي للحوكمة، ومذكرة تفاهم مع جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية بدبي، ومذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ومذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لسوق المال الأسباني.

وارتفع عدد المذكرات التي وقعتها هيئة الأوراق المالية والسلع منذ تأسيسها وحتى مارس الماضي إلى ٤٠ مذكرة مع جهات مناظرة أجنبية، وجهات محلية، وذلك في إطار تعزيز التعاون وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية، وزيادة وعي المستثمرين بأسواق المال. ووقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، وذلك بهدف تنمية وتطوير البيئة الاستثمارية، من خلال إيجاد نظام عمل لتبسيط وتسهيل وتطوير الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص الخاصة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، التي تؤسس في الإمارة. ووقع الاتفاقية سعادة عبد الله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، و سعادة محمد عمر عبد الله، وكيل الدائرة، بحضور سعيد بن حموده الظاهري، المدير التنفيذي لشؤون السياسات والتشريعات بالدائرة، وغانم محمد الفندي المزروعي، المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة بالدائرة، ومريم السويدي، نائب المدير التنفيذي بالهيئة، وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وأكد سعادة عبد الله الطريفي حرص الهيئة على توقيع هذه الاتفاقية انطلاقا من المهام الرقابية والتنفيذية المنوطة بها، والتي تتضمن تنظيم وترخيص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وأسواق الأوراق المالية والسلع في الدولة، والرقابة والإشراف على أنشطتها، وتعزيز الممارسة السليمة بين المتعاملين فيها. وأكد أن الاتفاقية الموقعة مع دائرة التنمية الاقتصادية تعد نموذجا في الشراكة بين الجهات الاتحادية والمحلية، وأنها ترتقي نوعياً بالخدمات المقدمة في إمارة أبوظبي والدولة، وتواكب التطورات الجارية في دول العالم المتطورة، وتساهم في تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين الطرفين الموقعين عليها.

وأشار إلى أن أهميتها تكمن في تعزيز التعاون بهدف تطوير وتسهيل الإجراءات اللازمة لمنح التراخيص الاقتصادية، واختصار الوقت والتكلفة، وسرعة الإنجاز، ورفع كفاءة الأداء، مع المحافظة على ضمان الجودة ومراعاة كافة الجوانب القانونية، والتنظيمية، والفنية للتراخيص الاقتصادية.

ووفق الاتفاقية، يعمل الجانبان على بناء شراكة نوعية بينهما، بهدف إصدار الرخص التجارية من خلال ربط أنظمة التراخيص الإلكترونية في كل منهما، وذلك باستخدام تقنية المعلومات، وشبكة الإنترنت، حيث

يتعين على الطرفين التعاون بجميع الوسائل الممكنة لدعم المبادرات والبرامج التي يتقدم أي منهما بها لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

من جهته، قال سعادة محمد عمر عبد الله إن توقيع دائرة التنمية الاقتصادية هذه الإتفاقية مع عدد من الجهات الحكومية الإتحادية والمحلية يأتي انطلاقا من مسؤولياتها للدفع باتجاه اقتصاد منفتح ونشط وناجح، وذلك من خلال السعي إلى توفير أجواء مثالية للاستثمارات المحلية، والأجنبية بما يمكن القطاع الخاص من أن يكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الإمارة.

وعلى الصعيد ذاته، وقعت الهيئة مذكرة تفاهم

تعزيز التعاون مع جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية بدبي، تهدف إلى تعزيز التعاون بينهما في مجال الاستشارات المهنية، والدعم والتطوير المؤسسي بشكل عام، وفي مجال الجودة والتميز المؤسسي بشكل خاص.

وقع الاتفاقية كل من سعادة عبد الله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة الدكتور إبراهيم محمود بن عبد الرحمن، المدير التنفيذي للجامعة، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين. وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار تركيزها على محور بناء القدرات المؤسسية، والتطوير المؤسسي، والتدريب والتعلم المستمر لكوادرها، سعياً من أجل تحقيق نقلة نوعية فيما يختص بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة حسب معايير جوائز برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة للابتكار والمبادرة.

ونوه سعادة عبد الله الطريفي إلى أن الهيئة لديها خطة سنوية للتدريب والتأهيل، وذلك في إطار اهتمامها برأس المال البشري، والسعي نحو رفع مستوى الكفاءة، والأداء، وتطوير كادر وظيفي متمرس قادر على تأدية المهام الموكلة إليه بكفاءة واقتدار، وصولاً إلى تحقيق رؤية الهيئة ورسالتها، وأهدافها الإستراتيجية المنشودة بكل كفاءة مؤسسية. ولفت إلى أن التوجه الاستراتيجي للهيئة يسعى لدمج معايير التميز المؤسسي في ثقافة وبيئة عمل الهيئة، كما يستهدف بناء شراكات استراتيجية تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للهيئة.

من جانبه، قال سعادة الدكتور إبراهيم محمود بن عبدالرحمن، المدير التنفيذي للجامعة: «يأتي توقيع مذكرة التفاهم بين الجامعة والهيئة بعد نجاح الجامعة في إبرام مجموعة من الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم مع مؤسسات حكومية وخاصة بغرض توفير خبرتها الفنية والتقنية لمختلف قطاعات الأعمال، بما ينسجم مع أهدافها الرامية لأداء دور مؤثر وفاعل على المستوى المؤسسي والمجتمعي. ووفق بنود المذكرة الموقعة يعمل الجانبان على التعاون في مجال الاستشارات المهنية، والدعم والتطوير المؤسسي بشكل عام، وفي مجال الجودة والتميز المؤسسي بشكل خاص.

ـاهـــم مع جـــهـــات محـــلـــيـة وعـــربـــيـــة خـــلال ٤ أشـــهـــر

مع مركز أبوظبي للحوكمة، وذلك لتطوير إطار عمل للتعاون فيما بينهما من أجل نشر الوعي حول مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها وأهميتها لدى قطاع الأعمال في إمارة أبوظبي. وقع المذكرة كل من سعادة عبد الله الطريفي، وسعادة خلفان الكعبي، رئيس مجلس إدارة المركز التابع لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي.

وتهدف المذكرة إلى تعاون الطرفين لدعم المبادرات والبرامج التي يتقدم بها أي منهما في مجال نشر الحوكمة.

واتفق الطرفان على أن تدعم الهيئة مبادرات مركز أبوظبي للحوكمة فيما يخص نشر الوعي لأصحاب الأعمال، سواء من خلال ندوات وحلقات نقاشية ونشرات تعريفية، وكذلك تنظيم وإعداد مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة في مجال حوكمة الشركات، والموضوعات ذات الصلة، والتعاون في مجال الأبحاث والدراسات المتعلقة بالحوكمة، والتعرف على أفضل الممارسات في الحوكمة، والعمل على تشجيعها من حيث التطبيق وآلية الرقابة، وكذلك دعم إصلاح وتطوير قطاع الأعمال في إمارة أبوظبي، من خلال العمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح، وفقا لأفضل المعايير والممارسات العالمية.

كما اتفقا على أن تتولى الهيئة النظر في اعتماد الدورات التطويرية المتخصصة في مجال الحوكمة التي يقدمها مركز أبوظبي للحوكمة. وقال سعادة عبد الله الطريفي إن هيئة الأوراق المالية تسعى لدعم كافة المبادرات التي تهدف إلى تفعيل آليات وممارسات الإدارة السليمة من خلال مبادئ حوكمة الشركات، الأمر الذي يصب في تطوير أداء هذه الشركات ويزيد من مصداقيتها.

وأشار إلى أن المذكرة تسعى إلى إلقاء الضوء على أهمية إيجاد وعي عام بدور الحوكمة لدى الشركات، وسوق الأوراق المالية عموماً، لافتاً إلى أن تطبيق مبادئ وممارسات الحوكمة في الشركات المساهمة يساهم في دعم ثقة المستثمرين في الأسواق المالية وفي الشركات المدرجة.

ونوه إلى أنه في سبيل تنفيذ هذا الهدف الاستراتيجي، أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع «ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة»، بما يتفق مع المبادئ التي أقرتها المنظمات الدولية المعنية، والتشريعات المقارنة، ويراعي في ذات الوقت، الإطار القانوني، والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية في الدولة.

من جانبه، قال سعادة خلفان الكعبي، رئيس مجلس إدارة مركز أبوظبي للحوكمة، إن المركز يعتز بدعم هيئة الأوراق المالية والسلع له في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الرامية نحو تطوير مجتمع الأعمال في الإمارات العربية المتحدة، من حيث الإلتزام بأعلى المعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، والإرتقاء بأنظمة الحوكمة المطبقة محليا بما يتناسب مع الأنظمة السائدة حول العالم.

توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لسوق المال الأسباني

تتويجاً للمباحثات التي أجراها معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس الوفد المشارك في الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية المشتركة بين الدولة وإسبانيا، التي تعقد في مدريد، وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لسوق المال بإسبانيا، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية.

وقع المذكرة عن الجانب الإماراتي سعادة/ عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة الأوراق المالية والسلع وعن الجانب الإسباني جوليو سيغوارا، رئيس الهيئة الوطنية لسوق المال الإسبانية، وذلك بحضور كل من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وسعادة الدكتورة حصة عبد الله العتيبة، سفيرة دولة الإمارات لدى إسبانيا، وسعادة المهندس محمد بن عبد العزيز الشحي، مدير عام وزارة الاقتصاد، وأعضاء الوفد الإماراتي المشارك في اجتماعات اللجنة.

وأكدت المذكرة الموقعة بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة الإسبانية، على تبادل الهيئتين توفير التدريب والمساعدة الفنية، وذلك بناءً على المشاورات بينهما لتحديد مجالات المساعدة التدريبية والفنية بهدف تدعيم تطور أسواق المال في كل منهما، وتعزيز المساعدة المشتركة وتبادل المعلومات لتمكين الهيئتين من تنفيذ مهامهما بما يضمن الالتزام والتنفيذ للقوانين السارية المفعول المتعلقة بالشركات، والأوراق المالية، والعقود الآجلة، والخيارات، والنشاطات الاستثمارية.

ويتضمن نطاق عمل المذكرة –التي تم توقيعها في مدريد– إنفاذ القوانين والنظم واللوائح المتعلقة بالتعامل، أو بترتيب الصفقات، وكذلك المتعلقة بالإدارة والاستشارة في مجال الأوراق المالية، والعقود الآجلة، والخيارات، والنشاطات الاستثمارية، والإشراف والرقابة على أسواق الأسهم، متابعة الالتزام بالقوانين والنظم الصادرة بهذا الشأن، وكذلك تعزيز وضمان تأهيل وكفاءة الأشخاص المرخصين مع العمل على رفع مستواهم المهني، بما يضمن نزاهة المعاملات، وكفاءة الأداء المهني، مع التأكيد على التزام المصدرين لعروض الإكتتاب للأوراق المالية ومسؤولي الشركات المدرجة، أو تلك التي ترغب في الإدراج بأسواق الأوراق المالية التابعة للهيئتين، بكافة الإلتزامات المنصوص عليها في القوانين والنظم وبأية التزامات أخرى، وذلك عن طريق الإفصاح الدقيق والكامل وفق المواعيد المحددة عن أي بيانات تتعلق بالمستثمرين.

... ومذكرة مع سوق رأس المال الفلسطينية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين الهيئتين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية.

ويأتي التوقيع على مذكرة التفاهم سعياً من الجانبين لتعزيز التعاون المشترك، وتسهيل تبادل المعلومات، وحماية المستثمرين في أسواق الأوراق المالية، وأسواق عقود السلع.

وقع الإتفاقية كل من سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، ومعالي ماهر المصري، رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك على هامش اجتماع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الذي عقد في دمشق، وبحضور وفد رسمي من الجانبين يتقدمهم سعادة سالم عيسى القطام الزعابي، سفير الدولة لدى سوريا. وأكدت المذكرة الموقعة بين الهيئتين على أهمية تعزيز التعاون المشترك وتسهيل تبادل المعلومات بين الطرفين، والعمل على توفير أكبر حماية ممكنة للمستثمرين في الأوراق المالية، وتعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية وأسواق العقود المستقبلية والخيارات عن طريق توفير إطار عمل للتعاون، ورفع مستوى التفاهم المشترك. وقال سعادة عبد الله الطريفي إن هذه الخطوة سيكون لها انعكاسات طيبة على كل من الطرفين، سواء فيما يتعلق بتعزيز التعاون المشترك، وتبادل المعلومات والخبرات، أو فيما يتصل بتعزيز حماية المستثمرين في الأوراق المالية، وضمان سلامة أسواق الأوراق المالية.

وأضاف أن الهيئة مستعدة لتقديم التدريب والخبرات الفنية بمقتضى هذه المذكرة. ولفت إلى أن هذه المبادرة ستساعد على زيادة تدفق الاستثمارات بين الجانبين من خلال التنسيق بين الهيئتين في مجال الإدراج المشترك للأوراق المالية في أسواق الدولة الأخرى. وتضمنت المذكرة كذلك تقديم المساعدة في تنفيذ القوانين والقواعد واللوائح المتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية، والعقود المستقبلية، والخيارات والاستثمارات الجماعية، وتنظيم التعامل بها، وإدارتها وتقديم المشورة بخصوصها، وكذلك الإشراف على أسواق الأوراق المالية، وأنشطة المقاصة والتسوية.

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

10 سنوات على التأسيس

سنوات على التأسيس

تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، احتفلت هيئة الأوراق المالية والسلع في فبراير الماضي بمرور ١٠ سنوات على تأسيسها، استطاعت خلالها أن ترتقي بأسواق رأس المال في دولة الأمارات العربية المتحدة إلى مراتب متقدمة لتصبح اسواقا جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، في كلمته خلال الاحتفال الذي عقد في فندق قصر الامارات بهذه المناسبة:

لعل احتفالنا يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى أنه يأتي بعد مرور عشرة أعوام من صدور المرسوم الاتحادي بتأسيس هيئة الأوراق المالية والسلع في عام ٢٠٠٠م، وانطلاق التعاملات في الأسواق المالية النظامية بالدولة، مما يمثل فرصة ثمينة تتيح تقويم الفترة التي انقضت من عمر الهيئة، وتقديم تقرير مفصل عن الإنجازات التي تمت والمشاريع التي تحققت، بحيث يتاح للجميع تكوين صورة واضحة المعالم عن هذا الصرح الاقتصادي المهم.

الحقيقة أن القضية المطروحة على بساط البحث في هذا الملتقى، والتي تتناول العلاقات الديناميكية، والأدوار المتداخلة لعنصرين أساسيين من عناصر السوق المالي، وهما الهيئات الرقابية والبورصات، تمثل إحدى الإشكاليات المثارة باستمرار في كل من أدبيات العلوم المالية، وفي النقاشات البحثية المتخصصة على السواء، وذلك لما يكتنفها من التباس في أذهان بعض المتخصصين، وما يترتب على ذلك من خلط في أذهان الكثير من المتعاملين والمتداولين في الأسواق بين الأدوار المنوطة بكليهما. ولست هنا بصدد إصدار أقوال فاصلة، أو أحكام مسبقة بشأن هذه القضية الفنية التي أفضل أن، أعطي المجال فيها للمتخصصين والفنيين، ولكني أود هنا أن أعطي لمحةً سريعةً عن الدور الذي لعبته هيئة الأوراق المالية والسلع في الارتقاء بالسوق المالي بدولة الإمارات .

لقد بذلت الهيئة منذ تأسيسها قصارى جهدها من أجل إرساء دعائم البنية الأساسية للأسواق المالية، وأسواق السلع بالدولة، وتنظيم وتطوير هذه الأسواق، والرقابة، والإشراف عليها، وذلك من خلال إرساء منظومة تشريعية متكاملة تمثل ضمانة أساسية لاستثمار الأموال والمدخرات في الأوراق المالية ولم تدخر الهيئة وسعاً في العمل على تعزيز ثقة المستثمرين، وإتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية وفق نظام عادل يكفل سلامة التداولات ودقتها في هذه الأسواق، الأمر الذي جعلها ركيزة رئيسة من ركائز الاستقرار المالي والاقتصادي بالدولة، ومحط أنظار المستثمرين في الداخل والخارج. إن الهيئة عملت بدأب على تعزيز جاذبية الاستثمار في أسواق المال والسلع، من خلال تشجيع مبادئ الافصاح والشفافية، وتطوير ضوابط لحوكمة الشركات، والانضباط المؤسسي، مما كان له الأثر الإيجابي في تعزيز المناخ الاستثماري في واحدة من أهم القنوات الاستثمارية في الدولة.

وفي المقابل، لم تكن الهيئة الرقابية، ولا الأسواق المالية بالدولة بمنأى عن المتغيرات العالمية التي لحقت بالاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة، وإذا كان هناك شبه اتفاق بين الخبراء على حتمية أن يكون للأزمة المالية العالمية إنعكاساتها على بنية النظام المالي العالمي، ومؤسساته، وأدواته، ومنتجاته، وخدماته وتشريعاته، وكافة المتعاملين فيه، فإن الهيئة كانت سباقة في استخلاص الدروس، والنتائج المترتبة على الأزمة، حيث بادرت بتطوير هيكلها التنظيمي وآليات عملها. وقامت بتطوير التشريعات التي تتلاءم مع طبيعة الأسواق المحلية، وتواكب في الوقت نفسه، التحديات والمتغيرات الجديدة التي أفرزتها العالمية.

لقد أظهرت التجارب السابقة أن أسواق دولة الإمارات قادرة على التعامل مع مختلف التحديات الاقتصادية والتغلب عليها، ليس فقط بفضل ضخامة وتنوع حجم الاستثمارات الداخلية، وما يتمتع به الاقتصاد من فائض السيولة المالية، والبنية التشريعية المتطورة، وآليات الحماية، والسياسات المحفزة للاستثمارات، ولكن أيضاً لما يظهر بجلاء من وجود محفزات قوية تعطي دفعة إيجابية لسلامة أسواقنا المالية.

> **سلطان المنصوري:**
> **«أسواق الإمارات قادرة دائما على التعامل باقتدار مع مختلف التحديات»**

قطعت هيئة الأوراق المالية والسلع على مدى السنوات القليلة الماضية شوطاً كبيراً على درب الارتقاء والتطور، حيث تمكنت من تعزيز بنيتها التشريعية والتنظيمية عبر إصدار سلسلة متكاملة من الأنظمة والضوابط التي ساهمت في ترسيخ التعاملات السليمة داخل سوق رأس المال، وحافظت على استقراره، وتوطيد دعائمه.

وبموازاة ذلك، فقد ركزت الهيئة على أداء دورها الرقابي من خلال المتابعة المستمرة لعمليات التداول في الأسواق المالية، والتفتيش الدوري والمفاجئ على شركات الوساطة.

وقال سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع في كلمته بالاحتفال:

إن مناسبة انقضاء عشر سنوات على التأسيس، تنطوي على دلالات مهمة تتجاوزُ كثيراً التعبير عن الاحتفاء والتكريم إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث تتيح الفرصة لإلقاء نظرة فاحصة متعمقة لتقييم ما تم إنجازه خلال هذه الفترة، واستعراض أهم التحديات التي واجهتها الهيئة خلال الفترة نفسها، مع الحرص، في الوقت نفسه، على استشراف آفاق المستقبل، وإلقاء اطلالة على خطط الهيئة خلال المرحلة المقبلة، والمبادرات المستهدف تنفيذها ضمن الخطط الاستراتيجية، والتشغيلية، وصولاً إلى تحقيق الهدف الطموح المتمثل في الارتقاء بالهيئة إلى مصاف الهيئات الرقابية المتطورة.

على مستوى السوق الأولي، شرعت الهيئة في اتخاذ الاجراءات التشريعية للتحول من طريقة التقويم والتسعير الثابت، المتبعة في السابق، لطرح الأوراق المالية للاكتتاب، الى آلية تسعير جديدة أكثر موضوعية وتطوراً، وهي آلية البناء السعري، التي تتفق مع المعايير والممارسات الدولية المعمول بها في الأسواق المتطورة.

بلغت حصيلة الأنظمة والتشريعات التي صدرت في هذا السياق أكثر من ٣٠ تشريعاً، إضافة الى قانون تأسيس الهيئة الصادر عام ٢٠٠٠، كما تقوم الهيئة بشكل مستمر بمراجعة أنظمتها وتشريعاتها، وإدخال تعديلات عليها، لمواكبة المتغيرات الجديدة بالأسواق، والارتقاء بأدائها، وتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية، وترسيخ مبادئ الحوكمة، والانضباط المؤسسي، بما يساهم في الحفاظ على حقوق حملة الأسهم.

اتبعت الهيئة منهجاً تكاملياً يقوم على المزاوجة بين الرقابة المباشرة من خلال الزيارات التفتيشية الدورية والمفاجئة التي تقوم بها فرق التفتيش التابعة للهيئة، والرقابة الإلكترونية عبر الشاشات، بالاستعانة بأنظمة إلكترونية متطورة تراقب حركة التداولات، وأحجام الصفقات، وتتتبّع مساراتها، وقد تمكنت الهيئة من خلال هذا الأسلوب من اكتشاف العديد من التلاعبات والمخالفات تم النشر عنها في حينها. كذلك فقد تابعت الهيئة معدلات الإفصاح الدورية، وغير الدورية للشركات المساهمة العامة، ومدى الالتزام بالتوقيتات المحددة لهذا الغرض، إضافة إلى متابعة الالتزامات المترتبة على الأسواق بمقتضى التراخيص الممنوحة لها.

ولعل استعراض الفترة الماضية من عمر الهيئة، والتحديات التي واجهتها، يقودان إلى التساؤل عن الخطة المستقبلية للهيئة، وآفاق التطوير في ظل الخطط الاستراتيجية الموضوعة للفترة المقبلة. وفي الواقع، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع –وهي تقود عملية التطوير في السوق المالي بالدولة – تتبنى استراتيجية نوعية للسنوات القليلة القادمة يمكن استعراض أبرز ملامحها على المستويات التالية:

العمليات التشريعية: متابعة العمل على تطوير التشريعات التي تنظم عمل الأسواق، منها قانون الهيئة الحالي، وادخال التعديلات اللازمة عليه، ومتابعة تطبيق ضوابط حوكمة الشركات المدرجة، ومعايير الانضباط المؤسسي، وتعزيز الاستثمار المؤسسي لإحداث توازن في السوق، وتخفيف التقلبات، وطرح أدوات استثمارية جديدة في الأسواق.

العمليات الرقابية وتحديث وتطوير منظومة العمل الرقابي: تطوير نظم المعلومات الخاصة بقطاع الرقابة، ومتابعة نظام إدارة المخاطر الخاص بشركات الوساطة، وتطوير مؤشرات مخاطر تساعد على تكثيف وتعميق مستوى الرقابة، واستقرار الإفصاح.

الخدمات: التطوير في الخدمات التي تقدمها الهيئة وفق أفضل الممارسات العالمية، وتنفيذ برامج تأهيل العاملين لدى شركات الوساطة.

»الهيئة حققت إنجازات عديدة على المستويات التشريعية والرقابية والتنظيمية والمؤسسية«

10 سنوات على التأسيس

سنوات على التأسيس

هـــيئة الأوراق المـــالـــية والســـلـــع تكـــرم رؤســ

ضمن احتفالاتها بمرور ١٠ سنوات على التأسيس، كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع رؤساء وأعضاء مجالس إدارتها السابقين، وأولئك الذين مازالوا أعضاء منذ التأسيس وحتى العام الجاري.

وقام معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وسعادة عبدالله الطريفي، الرئيس التنفيذي، للهيئة بتكريم الأعضاء، في الاحتفال الذي أقيم في فندق قصر الإمارات في أبوظبي فبراير الماضي.

وتم تكريم معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، أول رئيس مجلس إدارة للهيئة، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وهي الفترة التي شغل خلالها منصب وزير الاقتصاد والتجارة، ومعالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية، وقد منصب شغلت رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال

معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، يسلم معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية، رئيس مجلس إدارة الهيئة السابق درعاً تذكارياً في الذكرى العاشرة لتأسيس الهيئة.

.... ويسلم معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي درعاً تذكارياً.

ـــــاء وأعضـــاء مجـــالـــس الإدارة الســـابـــقين

الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وهي الفترة التي شغلت خلالها منصب وزير الاقتصاد والتخطيط.

كما تم كذلك تكريم عدد من أعضاء مجلس الإدارة وهم: معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، وعضو مجلس الإدارة الحالي، بمناسبة إتمامه عشر سنوات في عضوية المجلس، ومعالي حمد الحر السويدي، وكيل دائرة المالية في أبوظبي، نائب رئيس مجلس الإدارة الحالي، بمناسبة إتمامه عشر سنوات في عضوية المجلس، وسعادة الشيخ طارق بن فيصل القاسمي، وسعادة محمد عبيد فارس المزروعي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، وسعادة محمد جاسم المزكي، وسعادة سيف خلفان بن سبت، وسعادة محمد علي العبار، وسعادة سالم بن محمد الظاهري، وسعادة حميد درويش الكتبي، وسعادة سعيد عبيد الجروان.

.... ويسلم معالي فاهم القاسمي رئيس مجلس الإدارة الاسبق للهيئة درعاً تذكارياً.

.... ويسلم معالي حمد الحر السويدي نائب رئيس مجلس الإدارة درعاً تذكارياً.

10 سنوات على التأسيس

سنوات على التأسيس

الهيئة تنظم ملتقى الهيئات الرقابية والأسواق المالية: آليات العمل وحدود الدور والصلاحيات

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع «ملتقى الهيئات الرقابية والأسواق المالية، آليات العمل وحدود الدور والصلاحيات، وذلك ضمن احتفالاتها بمرور ١٠ سنوات على التأسيس، وسعيها المتواصل للنهوض بأداء أسواق رأس المال في الدولة. وتضمن الملتقى ٣ جلسات استعرضت تجارب بعض أسواق المال العربية، ودور القوانين والتشريعات في مسيرة الأسواق المالية.

التحديات والطموح

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان «هيئات الأوراق المالية : التحديات والطموح» برئاسة سعادة الدكتور فوزي بهزاد، مستشار الأسواق المالية في الهيئة، وتضمّنت أربع أوراق عمل، شددت على أهمية تطبيق الحوكمة في أسواق المال، وضرورة تشديد الرقابة، وتكامل الأدوار من أجل تعزيز الثقة في الأسواق، واستقطاب مزيد من الاستثمارات.

وأشارت الورقة الأولى، التي قدمها الدكتور ناصر السعيدي، رئيس الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي بعنوان «حوكمة الشركات وهيئات أسواق المال»، إلى أن هناك شبه اتفاق على أن أسباب الأزمة المالية العالمية تكمن في سوء الإدارة لدى العديد من المؤسسات المالية العملاقة، من حيث التقصير في تطبيق قواعد الحوكمة، وقصور لدى الهيئات الرقابية، نجم عنه عدم فهم التغيرات التي أدت إلى تفاقم المخاطر بشكل كبير في النظام . وأضاف أن القصور في تطبيق قواعد الحوكمة أخذ شكل العاصفة التي أدت إلى الأزمة، مشيراً إلى أن قواعد وإجراءات حوكمة الشركات التي اعتمدتها هيئة الأوراق المالية والسلع، تعكس ثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث تبني قواعد هامة، تهدف في مجملها إلى الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة، والأعضاء، والرئيس التنفيذي، والإدارة التنفيذية.

من جهته، شدّد الدكتور بسام الساكت، رئيس هيئة الأوراق المالية الأردنية، في ورقته التي جاءت بعنوان «سوق رأس المال الأردني أرضية صلبة للمستثمرين»، على أهمية أن تكون للهيئات الرقابية هيبتها واحترامها أكثر من مجرد كونها هيئة عامة، مستعرضاً تجربة سوق المال الأردني في هذا المجال. وأكد ضرورة تآزر كافة الجهود، وبخاصة الجهود الجماعية والحكومية لمواجهة الأزمات، حيث أن القطاع الخاص لن يكون قادراً بمفرده على قيادة قاطرة التعافي، ولن يكون أيضاً بمثابة درع الأمان في مواجهة أزمة جديدة .

من جهتها، أكدت سعادة مريم السويدي، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث في هيئة الأوراق المالية والسلع، أن هيئة الأوراق المالية والسلع أسست وحدة السوق الأولى للشركات المقيدة، بالإضافة إلى وحدة السوق الثانوي، والذي يقوم بتوفير المعلومات عن الشركات التي تم إدراجها حديثاً، والأخرى المدرجة من قبل. وأوضحت في ورقتها التي جاءت بعنوان «كفاءة أسواق الأوراق المالية الأولية والثانوية بدولة الإمارات العربية المتحدة»، أن من حق المستثمرين أن يشعروا بالثقة، وأنه ليست هناك عمليات تداول بناءً على معلومات داخلية، فهي واحدة من مهام الدور الأساسية للهيئة.

وأضافت أن دور الهيئة يسير جنباً إلى جنب مع دور وزارة الاقتصاد في دعم وتطوير استراتيجية التدقيق والمراجعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقالت: رغم الاطلاع والعمل على مجاراة ممارسات ومقاييس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، فإن الهيئة تعمد إلى اختيار ما يناسب شركات الدولة من هذه المقاييس. ودعت السويدي الجهات الرقابية إلى العمل على تنفيذ وتطبيق اشتراطات الإفصاح والحوكمة بما يمكن المستثمرين من تسعير الأسهم بصورة صحيحة، مما يشجع الاستثمار من خلال إتاحة الفرصة أمام الشركات للنمو . وقالت إن هدف الأجهزة الرقابية في الإمارات العربية المتحدة ليس في تقليد المواصفات الدولية، وبالتالي إصدار تشريع للأسواق المحلية، بقدر ما هو البحث عن أفضل الممارسات العالمية. وشدّدت على ضرورة تعليم المدراء وتدريبهم على مزايا وجودة الحوكمة، الذي يعد أحد الأقسام الهامة في عملية التنفيذ

> **القصور في تطبيق قواعد الحوكمة أخذ شكل العاصفة التي أدت إلى الازمة**

بدوره، استعرض السيد بول كوستر، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، دور الأزمة المالية في رفع مستوى التدقيق الرقابي، وقال إن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة معايير كفاءة الأنظمة والأجهزة الرقابية الخاصة بصناعة الخدمات المالية». وأضاف «قام واضعو المواصفات الرقابية، مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO،

والاتحاد الدولى للرقابة على التأمين IAIS وكذلك لجنة بازل للرقابة على البنوك، بتكريس مزيد من الوقت والجهد خلال العام الماضي لإبتكار العديد من التعديلات المقترحة في الأنظمة، ووضعها محل التشاور العام.

الأسواق المالية: الأدوار وأولويات العمل

تطرقت الجلسة الثانية إلى الأدوار المنوطة بأسواق المال، وأولويات عملها، خلال المرحلة المقبلة، وشددت على ضرورة اتخاذها إجراءات لتعزيز الثقة في الأسواق. وجاءت الجلسة بعنوان «الأسواق المالية : الأدوار وأولويات العمل» وأدارها الدكتور بسام الساكت، رئيس هيئة أوراق المال الأردنية.

وقال سعادة راشد البلوشي، نائب الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، في ورقته التي جاءت بعنوان « تكامل الأدوار والوظائف بين أسواق الأوراق المالية والهيئات الرقابية» إن الهدف الرئيسي لسوق أبوظبي هو تعزيز أسواق الأوراق المالية من خلال التشجيع على الشفافية وحوكمة الشركات. بدوره، أكد السيد بول ماكو، الشريك في شركة فينسون آند أتكو، أن الأزمة المالية العالمية قدمت إلى الهيئات الرقابية للأوراق المالية والأسواق، وإلى صناع القرار هدية نادرة .

مخرجات الأزمة المالية: نظرة مستقبلية

تطرقت الجلسة الثالثة من الملتقى إلى نظرة استشرافية لأسواق المال ومستقبلها، مستعرضة المنتجات والمشتقات المالية المتوقع أن تدرج في الأسواق المالية. وجاءت الجلسة بعنوان «مخرجات الأزمة المالية: نظرة مستقبلية»، وترأستها سعادة مريم السويدي، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث في هيئة الأوراق المالية والسلع.

وقال د.عبيد الزعابي، مستشار الدراسات والبحوث، مدير إدارة البحوث والتطوير في هيئة الاوراق المالية والسلع، إن معاملات الاستثمار الإسلامي، والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، توسعت فى أكثر من ٧٥ دولة من خلال ٣٠٠ مؤسسة مالية، بازدياد بمعدل سنوي تراوح بين ١٥ إلى ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠٠٨، بينما وصل معدل النمو السنوي في الصكوك إلى ما يزيد عن ٤٠٪ . وأوضح خلال الورقة التي قدمها في الملتقى، والتي جاءت تحت عنوان «الدور المتوقع للأدوات الإسلامية في أسواق رأس المال بعد الأزمة المالية العالمية» أن حجم الأصول الإسلامية بلغ نحو ١,٤ تريليون دولار أمريكي بنهاية العام ٢٠٠٨، بينما وصل حجم التعاملات فى الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يزيد عن ٨٨٪ في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية فى ماليزيا، وقد وصلت القيمة السوقية لمؤشر داو جونز الإسلامي إلى ما يزيد عن ٢٠ تريليون دولار أمريكي.

وقال الزعابي إن العناصر الأساسية لتوظيف أسواق رأس مال إسلامية تتمثل فى توفر حزمة من النظم الرقابية، وتقنين وتأصيل لمبادىء المعاملات الإسلامية، من حيث حجم وقيم المعاملات الإسلامية. وأضاف «يمكن تطوير المعاملات الاسلامية وفق أسواق مالية تتميز بالكفاءة، ويجب إيجاد وسيلة لتسعير الأصول وإدارة المخاطر».

ودعا الحكومات إلى الإسراع بإصدار صكوك إسلامية إذا ما أرادت تشجيع التمويل الإسلاميوالصيرفة الإسلامية، مشدداً على ضرورة إعادة تنظيم وهيكلة الأسواق المالية لتشجيع تشكيل مراكز صيرفة إسلامية متخصصة وجاذبة . بدوره، تحدث السيد جيفرى سنجر حول « مشتقات الأوراق المالية فى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي – المزايا وفرص التطوير»، واستعرض خلالها تاريخ المشتقات التي وصلت قيمتها السوقية فى العام ٢٠٠٧ إلى ٤٦٠ تريليون دولار، بما يمثل أربعة أضعاف حجم أسواق الأسهم والسندات العالمية .

وقال: «حتى تزدهر سوق المشتقات في منطقة الخليج، يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات والخطوات، منها استحداث نظم وقواعد لتداول المشتقات، والسماح لوسطاء الامارات العربية المتحدة بالتداول فى المشتقات، وتطوير الأنظمة بحيث تسمح باقتراض الأسهم، والبيع على المكشوف، وأيضا استحداث آلية صناع السوق، ومزيد من التعليم والتدريب والتوعية للمؤسسات المالية ومنسوبيها لتوعيتهم بمزايا المشتقات، وبالتالي المساعدة فى خلق وإيجاد إستراتيجيات استثمارية جديدة .

وأضاف «لقد شهدت أسواق المشتقات ازدهاراً في كل من أسواق جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، وبالتالى فليس هناك ما يمنع من ازدهارها أيضاً في أسواق الإمارات العربية المتحدة».

بدوره، تطرق السيد راينر جايجر، مستشار رئيس لبرنامج إستثمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون الاقتصادى OECD، إلى مستقبل الاستثمارات طويلة الأجل بالمنطقة فيما بعد الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى أن مستقبل الاستثمارت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعد واعداً ومبشراً كنتيجة للتعافي، وتوقع إرتفاع أسعار السلع، وتراكم الثروة السيادية، مما يتيح فرصاً استثمارية واعدةً أيضاً.

وقال «سوف تشهد الفترة القادمة استثمارات واعدة وخاصة فى قطاعات لم تكن مطروقة من قبل، ولكنها تتميز بمعدلات نمو، رغم قلة الطلب عليها حالياً».

بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس هيئة الأوراق المالية والسلع

إصدار مجموعة طوابع بريد تذكارية ومسكوكة فضية

في مستهل فعاليات الاحتفالية التي نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها، أصدر بريد الإمارات مجموعة طوابع تذكارية من فئة (١درهم ، ٢ درهم ، ٣ درهم، ٥ درهم)، بالإضافة إلى البطاقة تذكارية ومغلف اليوم الأول للإصدار، تتوفر في مكتب بريد أبو ظبي المركزي، وديرة الرئيسي، والكرامة المركزي.

يأتي ذلك في الوقت الذي أصدر فيه مصرف الإمارات المركزي مسكوكة تذكارية من الفضة بقيمة ٥٠ درهما احتفاءً بهذه المناسبة. وفي احتفال خاص أقيم في مقر وزارة الاقتصاد بدبي لتدشين مجموعة الطوابع الجديدة، تسلم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، من السيد ابراهيم بن كرم، المدير التنفيذي لبريد الإمارات، لوحة تذكارية تضم مجموعة الإصدار مع مغلف اليوم الأول، وذلك بحضور سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة.

وقال معالي المهندس سلطان المنصوري بهذه المناسبة، إن إصدار مجموعة الطوابع التذكارية والمسكوكة التذكارية يأتي في إطار احتفالاتنا جميعاً بمناسبة عزيزة على قلوبنا تتمثل في تأسيس هيئة الأوراق المالية والسلع، التي باتت تؤدي دوراً محورياً في الأسواق المالية، باعتبارها ركيزةً من ركائز الاقتصاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصبحت إنجازاتها في تنظيم عمل أسواق المال أمراً ظاهراً للعيان.

وأكد معاليه أن الهيئة عملت منذ انطلاقها على تعزيز جاذبية الاستثمار في أسواق المال والسلع من خلال حزمة القوانين والأنظمة التي أصدرتها خلال السنوات الماضية، مما كان له الأثر الإيجابي في تعزيز المناخ الاستثماري في واحدة من أهم القنوات الاستثمارية في الدولة، مشيراً إلى أن مسيرة التطوير، ومواكبة أحدث الممارسات العالمية في كل ماله علاقة بعمل الأسواق، مازالت متواصلة، إلى جانب تعديل التشريعات والأنظمة المعمول بها، وذلك على النحو الذي يلبي كل المستجدات التي يشهدها القطاع.

من جانبه، أعرب سعادة عبد الله الطريفي عن سعادته بإصدار مجموعة الطوابع التذكارية والمسكوكة الفضية، باعتبار أنهما يوثقان لذكرى عزيزة على قلوبنا جميعاً، مؤكداً أن الاحتفال بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الهيئة، يشكل بالنسبة لنا محطة جديدة للانطلاق نحو بذل المزيد من الجهود، التي من شأنها تعزيز دور الهيئة في العمل الاقتصادي بشكل عام، وأسوق المال والسلع بشكل خاص.

وقال الطريفي إن الهيئة ستواصل عملها في تحديث أنظمتها من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق، وإدخال التعديلات على الأنظمة وفقاً لما تتطلبه أية تطورات تشهدها الأسواق. ونوه إلى أن الشوط الذي قطعته الهيئة من أجل توفير الأسس السليمة والعادلة للتعاملات في الأسواق المالية، يعتبر نقلة نوعية وخطوة مهمة لتحقيق ماتتطلع إليه من أهداف.

وفي كلمة له خلال الحفل، قال بن كرم : « يأتي إصدار هذه المجموعة كمساهمة من بريد الإمارات في دعم وإبراز إحدى أهم المؤسسات الوطنية من خلال الترويج لها محليا ودولياً، والتعريف بدورها في مسيرة التنمية الشاملة عبر الطوابع البريدية التي تعمل كسفراء للدولة، وتجوب العالم لتحمل شعار الدولة وثقافتها وتراثها وإنجازاتها».

وأضاف بن كرم: «بذلت هيئة الأوراق المالية والسلع منذ تأسيسها قصارى جهدها من أجل إرساء دعائم البنية الأساسية للأسواق المالية، وأسواق السلع بالدولة، ولم تدخر وسعاً في العمل على تعزيز ثقة المستثمرين، وإتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية، وفق نظام عادل يكفل سلامة التداولات ودقتها في هذه الأسواق، الأمر الذي جعلها ركيزة رئيسة من ركائز الاستقرار المالي والاقتصادي بالدولة، ومحط أنظار المستثمرين في الداخل والخارج، ونحن سعداء بمساهمتنا في إبراز وتدعيم تلك الجهود المثمرة من خلال طوابعنا البريدية».

أهمية القوائم المالية

صادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

يتطرق الكتاب إلى أهمية القوائم المالية التي تلتزم الشركات المساهمة بنشرها بموجب قوانين هيئة الأوراق المالية والسلع، على شكل تقارير مالية ربع سنوية، لتوضيح نتائج أعمالها، ووضعها المالي للمستثمرين، لاطلاعهم على أداء الشركة، والأرباح أو الخسائر التي حققتها.

وقالت هيئة الأوراق المالية والسلع في تقديمها للكتاب إن على المهتمين بدخول عالم الاستثمار التعرف أولاً على أهمية هذه القوائم المالية، وكيفية قراءة وتحليل المعلومات الواردة فيها، لتساعدهم على اتخاذ القرار الاستثماري.

وبدأ الكتاب بمقاربة عن الوضع المالي، متسائلا: «ما هو وضعك المالي؟» وقال: «من الطبيعي المقارنة بين ما تملك من نقد واستثمارات في الأوراق المالية والأراضي والعقارات وأية أشياء أخرى تملكها «الموجودات»، وبين المطلوبات، كالقروض، والسلف، والذمم الدائنة. مشيراً إلى أن تحديد صافي المركز المالي يتم بطرح قيمة المطلوبات من قيمة الموجودات.

وأضاف أن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية تشكل نقطة البداية الأساسية في عملية تحليل أداء الشركة وتقييم أسهمها، لأنها تمكن المستثمر من معرفة أداء الشركة خلال فترات زمنية معينة، وكذلك معرفة المركز المالي لها. ولخص الكتاب القوائم المالية في أربعة قوائم، وهي: قائمة الميزانية العمومية أو «قائمة المركز المالي»، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

واستعرض الكتاب القوائم الأربعة السابقة بالتحليل، حيث أشار إلى أن قائمة الميزانية العمومية، أو المركز المالي، هي القائمة المالية التاريخية التي تبين المركز المالي للشركة في لحظة، ومن خلالها نستطيع معرفة موجودات الشركة والتزاماتها، والأموال التي قامت باقتراضها، والأموال التي تعود للمساهمين. وأضاف أن جانبي الميزانية يجب أن يكونا دائماً متساويين ككفتي الميزان؛ أي أن موجودات الشركة يجب أن تساوي التزاماتها تجاه الغير، وتجاه مساهميها في كل الأوقات.

وأوضح أن أهم بنود الميزانية العمومية تنقسم إلى ثلاثة فروع وهي : الموجودات أو الأصول، والتي تنقسم إلى الموجودات الثابته، والموجودات المتداولة. المطلوبات أو الالتزامات: وتمثل قيم الالتزامات المترتبة على الشركة، والتي تستحق خلال سنة مالية.

المطلوبات طويلة الأجل: وهي المطلوبات التي تستحق على الشركة دفعها خلال مدة تتجاوز السنة الواحدة، وتشمل القروض والتسهيلات البنكية طويلة الأجل، والسندات طويلة الأجل. اما الشق الثالث من بنود الميزانية العمومية فهو حقوق المساهمين.

وقال الكتاب إن حقوق المساهمين تتمثل في نصيب المساهمين «حملة الأسهم» في الشركة، وهي صافي ملكيتهم في الشركة بعد اقتطاع كل الإلتزامات المترتبة عليها، مشيراً إلى أن حقوق المساهمين تزداد عند تحقيق الشركة أرباحاً، وقيامها بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرباح، وتقل عند تحقيق الخسائر.

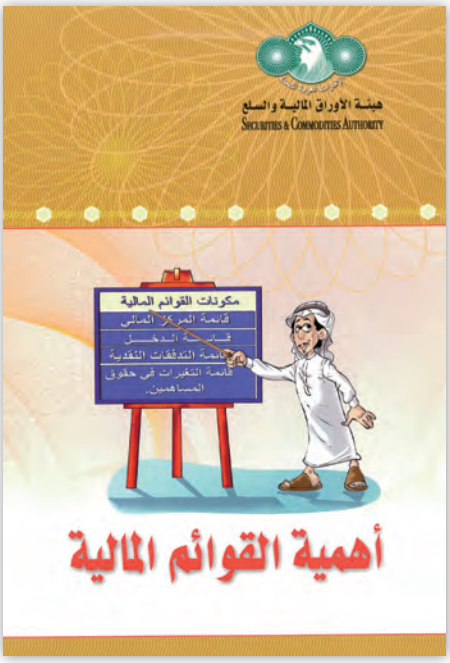

واستعرض الكتاب البند الثاني في القوائم المالية وهي قائمة الدخل، وقال إن هذه القائمة المالية مهمة جداً لأنها تبين نتائج أعمال الشركة خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة مالية، مشيراً إلى أن هذه القائمة تبين كافة الإيرادات التي حققتها الشركة، والمصاريف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى صافي الربح أو صافي الخسارة للسنة، بحيث يتم اقتطاع كافة التكاليف والمصاريف التي تكبدتها الشركة خلال العام من الإيرادات التي حققتها من بيع منتجاتها أو أداء خدماتها.

وشدّد الكتاب على أهمية مقارنة صافي الربح من العمليات التشغيلية مع صافي الربح عن السنة المالية، مشيراً إلى أنه إذا كان معظم الربح ناجماً عن العمليات التشغيلية، فإن ذلك يعتبر مؤشراً جيداً على أداء الشركة، ويتوقع أن ينمو مع زيادة عملياتها التشغيلية.

إلى ذلك، أشار الكتاب إلى أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة المالية التي تبين التغيرات التي تطرأ على حركة النقد في الشركات خلال فترة زمنية معينة، مشيراً إلى أنه تم تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنواع، وهي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

وقال الكتاب إن قائمة التدفق النقدي تختلف عن قائمة الدخل في اهتمامها بالوضع النقدي، بينما تهتم قائمة الدخل بصافي الربح، مرجعاً سبب الاختلاف إلى الأساس الذي يتم بموجبه اعداد كل قائمة. أما القائمة الاخيرة فهي قائمة التغيير في حقوق المساهمين، مشيراً إلى أنها القائمة التي تبين التغيرات التي تحدث في حسابات حقوق المساهمين من سنة لأخرى، والتي تحدث نتيجة لربح أو خسارة الشركة، الإضافات والاحتياطيات المختلفة والتي تنتج عن تحويل جزء من أرباح الشركة إلى الاحتياطيات، والإصدارات الجديدة من الأسهم.

وقال الكتاب إن القوائم المالية تستخدم في تحليل الوضع المالي للشركات عن طريق استخراج مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، والتي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ومعرفة قدرة الشركة على تحقيق أرباح تتناسب مع الأموال المستثمرة فيها، وتحليل الهيكل التمويلي للشركة لمعرفة كيفية قيامها بتمويل مشاريعها. وعرض الكتاب لبعض النسب والمؤشرات منها: نسب التداول والتي تقيس السيولة في الشركة، وتحتسب هذه النسبة بقسمة مجموع الموجودات المتداولة على مجموع المطلوبات المتداولة.

أما نسبة الربحية فتقيس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، ومن أهم هذه النسب نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات، ونسبة العائد على حقوق المساهمين، ونسبة العائد على معدل الموجودات. وعرض الكتاب إلى نسبة عائد السهم من الأرباح المحققة، والذي يتمثل في صافي الربح مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

واختتم الكتاب بعرض للنسب الاستثمارية، والذي أشار إلى أنه يتم احتسابها بناءً على الأسعار السوقية لهذه الشركات، ومنها نسبة سعر السهم إلى صافي الربحية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة الأرباح النقدية الموزعة للسهم إلى السعر السوقي للسهم وتسمى ريع السهم.

١٣٣٪ نمو حجم العقود الآجلة المتداولة في البورصة خلال الربع الأول من ٢٠١٠

الهيئة توافق على إدراج ٣ عقود آجلة جديدة في بورصة دبي للذهب والسلع

وافقت هيئة الأوراق المالية والسلع على إدراج ٣ عقود آجلة جديدة في بورصة دبي للذهب والسلع خلال الربع الأول من العام ٢٠١٠، تتضمن ثلاث عملات للتداول بالبورصة، وهي: الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي، الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي، والفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي .

ومع إدراج هذه العملات الثلاث، تكون بورصة دبي للذهب والسلع قد أدرجت معظم العقود الآجلة للعملات المتداولة في الأسواق العالمية. إلى ذلك، تم زيادة هامش الدفع الابتدائي لعقود الذهب الآجلة من ١٠٠٠ دولار أمريكي إلى ١٢٠٠ دولار أمريكي لكل عقد اعتباراً من ١١ يناير ٢٠١٠، وتمت زيادته مرة أخرى إلى ١٤٠٠ دولار أمريكي اعتبارا من ٨ مارس ٢٠١٠.

وتم تخفيض هامش الدفع الابتدائي لعقود الزيت الخام ويست تكساس أنترميديت WTI الآجلة من ٤٥٠٠ دولار أمريكي إلى ٤٠٠٠ دولار أمريكي عن كل عقد على ضوء انخفاض التذبذبات في أسعار الزيت الخام، وذلك اعتباراً من ٨ فبراير ٢٠١٠، إلا أنه تم إعادته إلى ما كان عليه ٤٥٠٠ دولار أمريكي عن كل عقد اعتبارا من ٨ مارس ٢٠١٠.

وتم تعديل هامش الدفع الابتدائي للعقود الآجلة لعملة الدولار الأسترالي من ١٧٠٠ دولار أمريكي إلى ١٥٠٠ دولار أمريكي عن كل عقد اعتبارا من ٨ فبراير ٢٠١٠.

من جهة أخرى، سجلت بورصة دبي للذهب والسلع نمواً بنسبة ١٣٣٪ في حجم العقود الآجلة المتداولة خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تم تداول ٤٩٥,٠٥٩ عقداً بقيمة ٢٩,٦ مليار دولار.

وارتفعت أحجام العقود المتداولة في الفترة بين يناير ومارس بدعم من عقود العملات الآجلة، وعقود الذهب، وعقود نفط خام غرب تكساس الخفيف مسجلةً على التوالي ٣٦١,٧٦٠ و١١٢,٠٧٧ و١٣,٤٥٧ عقداً.

ونمت أحجام التداول لهذه العقود على أساس فصلي بنسبة ١٢٨٪ و١٣٨٪ و١٠٢٪ على التوالي.

وتم تداول ١٦٢,٠٣٤ عقداً آجلاً في شهر مارس بقيمة بلغت ٩,٧ مليار دولار، بزيادة ٦٠٪ عن مارس ٢٠٠٩. وجاء الزخم على التداول من خلال عقود الذهب والنفط الخام الآجلة بنسبة ٩١٪ و١٢٥٪ على التوالي.

وشهد قطاع العملات نشاطاً كبيراً خلال الربع الأول من هذا العام، مسجلاً

٢٢,٢٧١ عقداً في مارس بزيادة بلغت ٤٩٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ومدفوعاً بشكل كبير من عقود الجنيه الإسترليني/دولار والروبية الهندية/دولار والين الياباني/دولار الآجلة.

وتتولى هيئة الأوراق المالية الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع بموجب الصلاحيات المخولة لها بالإشراف والرقابة على أوراق رأس المال والسلع بالدولة، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة والبورصة بهدف تعزيز مستويات الإفصاح وشفافية التعاملات بما يخدم مصلحة المستثمرين.

ويقضي قرار الهيئة رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٥ تم تأسيس بورصة دبي للذهب والسلع، حيث حصلت على الترخيص بمزاولة نشاطها في ١٥ نوفمبر من نفس العام، وذلك بعد أن قامت الهيئة بمراجعة الأنظمة واللوائح الداخلية للبورصة، كما جرت أول عملية تداول بهذه البورصة في ٢٢ نوفمبر من العام ذاته.

وتعتبر بورصة دبي للذهب والسلع أحدث بورصة إلكترونية لتداول عقود مشتقات السلع عبر شبكة الإنترنت، فضلاً عن كونها أول سوق دولي لعقود مشتقات السلع في منطقة الشرق الأوسط.

حجم وقيم العقود المتداولة وعددها في الربع الأول من عام ٢٠١٠

الشهر	الحجم	القيمة (مليار دولار أمريكي)	عدد التداولات
يناير	١٥٣,٧٤٧	٩,١٨٦,٥١	٤١,٧٣٤
فبراير	١٧٩,٢٧٨	١٠,٧٢١,١٨	٣٨,٤٦٩
مارس	١٦٢,٠٣٤	٩,٦٧٤,٨٩	٤٠,٢١٨
الإجمالي	٤٩٥,٠٥٩	٢٩,٥٨٢,٥٨	١٢٠,٤٢١

* مليار دولار أمريكي

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority
أوراق مالية

تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

أبوظبي، ص.ب: ٣٣٧٣٣
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٨٨٨ ٧ ٦٢٧ ٠٢
فاكس: ٦٠٠ ٤ ٦٢٧ ٠٢
البريد الالكتروني: awraq—maliyah@sca.ae

عزيزي المستثمر..

تأكد من قيامك بمراجعة
كافة البيانات المسجلة في كشف حسابك
لدى شركة الوساطة قبل أن تُوقّع عليه.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية والسلع